

يحظر النشر حتى الساعة 0715 بتوقيت السعودية الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 3 سبتمبر 2020

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للسعودية التابع لمجموعة IHS Markit

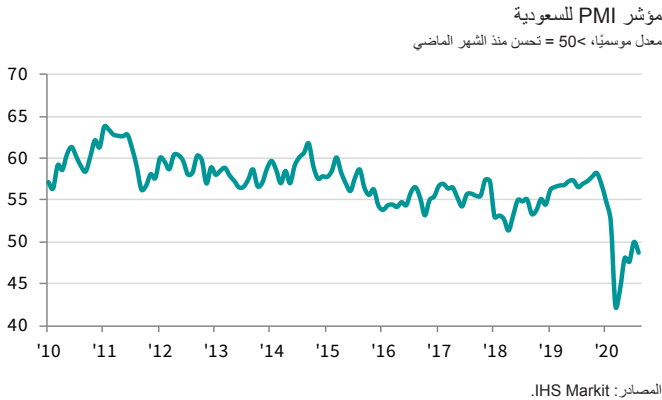
تراجع الطلب بالقطاع الخاص في ظل ارتفاع الضرائب في أغسطس

النتائج الأساسية:

عودة الركود من جديد في ظل الانخفاض القوي في الأعمال الجديدة

تباطؤ التعافي بسبب زيادة ضريبة القيمة المضافة واستمرار إجراءات كوفيد-19

تضخم أسعار المنتجات يرتفع إلى أعلى مستوى في 11 سنة



تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 20 أغسطس 2020

تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"أشارت البيانات الأخيرة لمؤشر مدراء المشتريات إلى أن "تغييرات ضريبة القيمة المضافة المفروضة حديثاً أدت إلى توقف إنفاق المستهلكين على مستوى الاقتصاد السعودي ككل في شهر أغسطس. حيث تراجعت الأعمال الجديدة بقوة منذ شهر يوليو، وعلقت العديد من الشركات بأن الارتفاع الحاد في الأسعار أبعد بعض العملاء عن الأسواق."

"وكانت الآثار المستمرة لأزمة كوفيد-19 واضحة أيضاً، حيث أشارت الكثير من الشركات إلى أن ثقة المستهلك ظلت ضعيفة على الرغم من الجهود المبذولة لإعادة فتح الاقتصاد. ومع ذلك، شهدت بعض المجالات تحسناً، لا سيما مع تسليط الشركات الضوء على انتعاش السياحة."

"ارتفعت ثقة الشركات إلى أعلى مستوياتها في ستة أشهر مع زيادة المخزون أيضاً، ما يشير إلى وجود مؤشرات إيجابية للنمو في المستقبل."

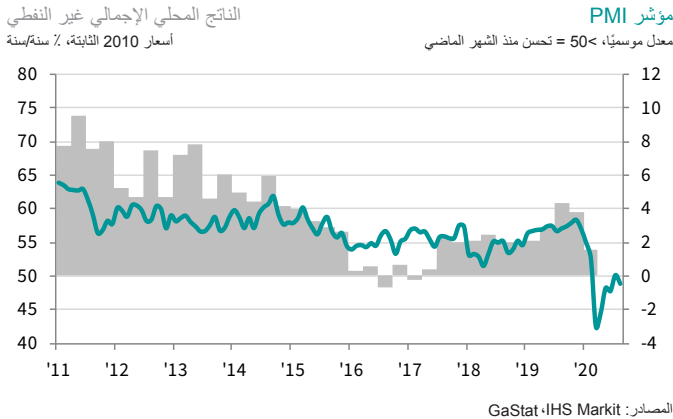
أشارت البيانات الأخيرة لمؤشر مدراء المشتريات (PMI®) الذي يغطي اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية إلى تراجع جديد في الأوضاع التجارية في شهر أغسطس. فبعد الاستقرار الاقتصادي الذي تم تحقيقه في شهر يوليو، عاد الاقتصاد إلى الانكماش مرة أخرى حيث سجلت الشركات انخفاضاً قوياً في الأعمال الجديدة، ويأتي ذلك مرتبطاً جزئياً بارتفاع رسوم ضريبة القيمة المضافة واستمرار إجراءات التباعد الاجتماعي. وقد انخفض النشاط التجاري والتوظيف على حد سواء، في حين أدى تغيير معدل الضريبة إلى أكبر ارتفاع في أسعار المنتجات خلال 11 عاماً.

إن مؤشر PMI الرئيسي الخاص بالسعودية التابع لمجموعة IHS Markit هو مؤشر مركب أحادي الرقم يرصد أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وهو مشتق من مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات. أي قراءة أكبر من 50.0 نقطة تشير إلى تحسن إجمالي في القطاع.

انخفض مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي الخاص بالسعودية التابع لمجموعة IHS Markit والمعدل موسميًا عن المستوى المحايد (50.0 نقطة) المسجل في شهر يوليو ليسجل 48.8 نقطة في شهر أغسطس، مشيراً إلى تدهور اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط مرة أخرى. ومع ذلك، كان معدل الانخفاض متواضعاً وأقل من ذلك الذي شهدناه خلال فترة الانكماش السابقة بين شهري مارس ويونيو.

وكان الدافع وراء الانخفاض الأخير هو الانخفاض القوي في الأعمال الجديدة في الشركات السعودية، حيث أكدت الشركات المشاركة أن ارتفاع رسوم ضريبة القيمة المضافة أدى إلى ضعف طلب المستهلكين خلال شهر أغسطس. وإلى جانب التدابير المستمرة الرامية للحد من جائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، أشارت الشركات إلى أن ظروف السوق كانت متدهورة بشكل عام، على الرغم من أن البعض شهد زيادة في الطلب مع إعادة فتح المزيد من القطاعات. وقد ظلت المبيعات الخارجية غارقة في الظروف الاقتصادية العالمية الضعيفة، حيث انخفضت بوتيرة حادة بشكل عام.

تلع...



ومع استمرار ضعف مستويات الأعمال في شهر أغسطس، بذلت الشركات السعودية مزيداً من الجهود لتقليل الطاقة الإنتاجية. تم تخفيض الإنتاج للشهر السادس على التوالي، وكذلك العمالة، ومع ذلك فقد سجل كلاهما انخفاضاً متواضعاً نسبياً، حيث كان انخفاض القوى العاملة هو الأبطأ منذ شهر مايو.

في الوقت ذاته، كان لارتفاع ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% تأثير ملحوظ على الأسعار في اقتصاد القطاع الخاص. فقد سجلت الشركات أكبر ارتفاع في تكاليف مستلزمات الإنتاج منذ شهر سبتمبر 2012، حيث رفع الموردون أسعار المواد الخام. بالإضافة إلى ذلك، ازدادت أسعار الإنتاج بأسرع وتيرة منذ 11 عاماً.

ومن ناحية أكثر إيجابية، كانت هناك ثقة متزايدة فيما يتعلق بالنشاط المستقبلي للقطاع الخاص، فقد ارتفعت الثقة بين الشركات السعودية إلى أعلى مستوى لها في ستة أشهر خلال شهر أغسطس، حيث أشارت الشركات المشاركة إلى أن إعادة فتح القطاعات من شأنه أن يسمح للاقتصاد بالاستقرار.

وقادت هذه الثقة الشركات إلى شراء المزيد من مستلزمات الإنتاج بشكل أكبر من المطلوب، على الرغم من انخفاض إجمالي المشتريات مقارنة بشهر يوليو. ونتيجة لذلك تراكم المخزون للشهر الثاني على التوالي، وربط كثيرون ذلك بتوقعات زيادة النمو بالرغم من تباطؤ معدل التراكم.

شهدت الشركات مزيداً من الاستقرار في سلاسل التوريد في أغسطس مع تخفيف قيود كوفيد-19، وازداد طول مواعيد التسليم بشكل عام ولكن بأقل مستوى في سبعة أشهر.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

كاترين سميث
العلاقات العامة
IHS Markit
هاتف: +1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

نبذة عن IHS Markit
تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للمعملاء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com.
لقراءة سياسة الخصوصية، انقر [هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر PMI® للسعودية التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستمارة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر أغسطس 2020 في الفترة من 20-12 أغسطس 2020.
لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الناجمة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index™ Purchasing Managers' و PMI® إيمان أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو Markit أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.